Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

12 Avril 2011
12 أبريل 2011

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو الحكومة إلى الإسراع بإقرار قانون خاص بمكافحة الاتجار في البشر

فتن العفاني

قال مبارك بودرقة، عضو لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق، إن ظاهرة الاتجار في البشر «الدعارة» لازالت في تصاعد مستمر رغم اعتماد المنتظم الدولي للعديد من الصكوك.

وأبرز المتحدث خلال ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، أن الاتجار في البشر «الدعارة» تعد بمثابة عودة لظاهرة العبودية والرق في شكل جديد إذ تغيرت العبودية من طوابير من العبيد يشحنون في بواخر إلى طوابير من النساء والأطفال والرجال يوثقون باتفاقات وعقود مزورة ويتم تسفيرهم للعمل في سوق الجنس.

وأشار مبارك بودرقة الذي أشرف على الدراسة التي أنجزها سابقا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول ظاهرة الاتجار في البشر، إن الفتيات المغربيات بدول الخليج يعشن أوضاعا رهيبة، قائلا، بخصوص المفارقة بالنسبة لهذه البلدان التي تعد طرفا في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر وتعتمد قوانين تطابق المعايير الدولية «إن دول الخليج تشهد استغلالا مهينا للفتيات اعتبارا لنظام الكفيل المعمول به، إذ أن الكثير من المغربيات يفاجأن عند وصولهن إلى بلدان تلك المنطقة أنه تم خداعهن بعقود عمل مزورة من طرف مافيات الدعارة».

وقال فيما يخص مكافحة الظاهرة بالمغرب، إن «تحجج المغرب بتوفره على قانون جنائي يتضمن مقتضيات تعاقب على الاتجار في البشر، للتملص من وضع إطار تشريعي خاص بتجريم الظاهرة، تماشيا، مع ما ينص عليه بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، بأنه تبرير غير مقبول.

وأوضح بهذا الخصوص، أن إقرار قانون خاص بمكافحة الظاهرة يتضمن آليات تختلف عما ينص عليه القانون الجنائي، إذ أن قانون مكافحة الاتجار في البشر أضاف تغييرات جوهرية على المفهوم الدولي والاصطلاح المعرفي للاتجار بالأشخاص، كما أضاف تغييرات مخالفة للقواعد التقليدية والمتعارف عليها في آلية العقاب، حيث أن المجرم في عملية الاتجار لم يعد فردا بل جماعة إجرامية منظمة تتواجد في عدة بلدان، هذا في حين، أن القانون الجنائي يعاقب الضحية بخلاف قانون الاتجار في البشر الذي لا ينص على معاقبة الضحايا، بل يعتبرهن مستضعفات ينبغي توفير العلاج لهن، وعندما يستنفذن التقاضي أمام المحاكم الوطنية يمكنهن رفع الدعوى أمام المحاكم الدولية، هذا فضلا عن أن قانون الاتجار بالبشر يؤكد على ضرورة إحداث مؤسسات وطنية تكون مهمتها وضع تقارير حول الظاهرة، وإحداث مراكز لاستقبال الضحايا وتاهيلهن.

وأضاف بخصوص معاقبة الضحية الذي ينص عليه القانون الجنائي المغربي، أن الشريعة الإسلامية نفسها تعفي الفتاة التي تمتهن البغاء كرها من العقاب، مستدلا في ذلك بما جاء في القرآن الكريم بسورة النور، الآية 32.

وأكد أن المغرب عمل على الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر، إذ صادق على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبرالوطنية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وكذا اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، والاتفاقية الخاصة بالرق.

لكن بالموازاة مع ذلك، فبالرغم من مصادقته على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم

Revue de Presse Droits de l'Homme

المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلا أنه لم يستكمل باقي إجراءات المصادقة من خلال نشرها في الجريدة الرسمية لتدخل حيز التنفيذ.

وثمن من جانب آخر، المجهود الذي يقوم به المغرب للحد من أسباب انتشار ظاهرة الدعارة المتمثلة في الفقر والأمية والعنف الموجه ضد النساء والفتيات، حيث أطلق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تستهدف الفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة، ووضع برنامجا لتشجيع التمدرس وإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء.

ومن جهتها قاربت فلورانس باستي حميم، عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة تطور ظاهرة الاتجار في البشر والتي يذهب ضحية لها أطفال ونساء، والأشكال التي اتخذتها الظاهرة خلال العقود الأخيرة، إذ الكثير من النساء اللواتي يهاجرن من أجل الارتقاء بمستوى عيش أسرهن يجدن أنفسهن في جحيم امتهان تحت الإكراه للدعارة.

وأكدت أن عمل منظمة الأمم المتحدة للنساء يسير في اتجاه ضمان هجرة آمنة للنساء ومكافحة الاتجار في البشر، ودفع الدول إلى إقرار قوانين لحماية النساء، ووضع استراتيجيات للحد من الفقر.

فيما اعتبرت دورين دكتل، عن المنظمة الدولية للهجرة، أن المغرب بالإضافة إلى أنه بلد مصدر للهجرة فإنه بات يعد بلد عبور ووجهة لضحايا الهجرة، مبرزة فيما يتعلق بمفهوم الاتجار بالبشر، أنه يتضمن عنصر الاستغلال ويعد ليس فقط جرما يقترف ضد الضحايا بل ضد الدولة نفسها.

وشددت في هذا الصدد على الانضمام إلى المواثيق الدولية التي تعنى بمكافحة الظاهرة التي يصعب الإحاطة بها، وإقرار قانون خاص كما ينص على ذلك بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، كما شددت على أهمية تنظيم دورات تكوينية لموظفي الوزارات والمؤسسات المعنية بمكافحة الظاهرة بما فيها وزارة الداخلية والعدل وعناصر الأمن

Revue de Presse des droits de l'Homme

بيان اليوم

كمال جندوبي، رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

المغرب ليس تونس أو الجزائر.. والمجتمع المدني المغربي يستفيد من الانفتاح الديمقراطي في المملكة

خطاب 9 مارس استجابة حقيقية لتطلعات وطموحات تحقيق الإصلاح وعلى الشعب المغربي التفاعل معه إيجابيا

بقايا نظام بنعلي والمتطرفون الإسلاميون يهددون المسار الديمقراطي في تونس

■ شاركتم في فعاليات اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. بالتأكيد، فإن هذه المشاركة أتاحت لكم الإطلاع على الحراك والنقاش السياسي الجاري في المغرب، فما هو تعليقكم على ما جاء في الخطاب الملكي بخصوص مسار هذا الإصلاح؟

● الظرفية الحالية تسمح للمغرب بطرح قضايا الإصلاح بكل حدة وإلحاح، هذا علما أن المغرب كان سباقا إلى طرح قضايا الإصلاح وإطلاق الحوار السلمي، لكن يمكن القول إن التطورات الجارية حاليا في المنطقة العربية وتحديدا منذ حدوث الثورة في تونس ومصر وتبعاتها وانعكاساتها، جعلت قضايا الإصلاح مطروحة بحدة وبكل إلحاح.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن مسار الإصلاح في المغرب حقيقي، وخطاب العاهل المغربي بتاريخ 9 مارس الماضي حول الإصلاح الدستوري والسياسي، يعد استجابة حقيقية لتطلعات وطموحات تحقيق الإصلاح التي عبر عنها الشباب والنساء. وعلى الشعب المغربي بكل مكوناته، شبابا ونساء.. التفاعل معه إيجابيا، والثقة في أن هذا المسار كفيل بالاستجابة وضمان نتائج حقيقية ستعيد الاعتبار إلى العديد من القضايا كالإرادة الشعبية، وتحقيق الديمقراطية التي تعاش بوسائل وطرق أكثر حداثة وشفافية، وقضاء مستقل الذي يصعب تصور نظام ديمقراطي بدونه، والإعلام الذي يتفاعل بشكل أكثر حرية وأكثر مسؤولية...

وأعتقد أن كل هذه العناصر والمعطيات هي ضمانات أساسية في عملية التحول الديمقراطي، وهي موجودة في الواقع إذ يحملها حاليا العديد من الفاعلين، بل وعلى أعلى مستوى في الدولة، والدليل أن إحدى آليات التفاعل مع تلك الطموحات المعبر عنها والمتمثلة بشكل خاص في لجنة مراجعة الدستور، تشير إلى أن كل تلك المعطيات موجودة لدى هذه اللجنة ذاتها ولدى العاهل المغربي نفسه.

وبالمقابل، فإن الثقة في المسار الإصلاحي تبنى على أساس آليات حقيقية وشفافة، فعملية بناء المؤسسات الديمقراطية ليست عملية تقنية فقط أو قانونية بل تحمل الطابعين معا، فضلا عن الطابع السياسي وطابع نفسي والمتمثل أساسا في استرجاع ثقة المواطنين في مؤسساتهم وذلك من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في بناء مستقبل أفضل للمغرب والشعب ومؤسساته، وهذا نبحث عنه كما هو الشأن في تونس.

■ على ذكر تونس، خلال ندوة «الربيع العربي» التي قاربت موضوع «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي» والتي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار فعاليات اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، عبرتم عن قلقكم حول مآل مسار التحول الديمقراطي الذي تعيشه تونس، فما هي الأطراف التي تهدد هذا المسار، وما هي الضمانات التي يجب في نظركم، وضعها لعدم تحويل أوحدوث ارتداد في مسار التغيير والإصلاح؟

● مسار التغيير الجذري والتحول الديمقراطي الجاري بتونس عملية معقدة ولم نحضر لها.

■ بمعنى أنها لم تكن متوقعة..

● التوقيت هو الذي لم يكن متوقعا، أما حدوثه فقد كان متوقعا، فحالة الانغلاق والانتهاكات والارتداد السياسي الذي وصلت إليه تونس في ظل فترة حكم بنعلي، كلها مؤشرات كانت تشير إلى أن الأمر لن يستمر هكذا مدى الحياة ولابد من حدوث تغيير، لكن زمن وقوعه لم يكن معروفا، لذلك صار التغيير دون أن يتوقعه أي طرف.

هذا التغيير الذي بدا فيه منذ البداية، انخراط كثير من الفاعلين، بمختلف توجهاتهم وحمولاتهم ومساراتهم، إذ إن الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية اليوم في تونس تحركها مختلف القوى.

ويمكن لي التأكيد أن إحدى المخاوف الموجودة بخصوص تهديد مسار التحول الديمقراطي، تأتي من بقايا النظام، فقد وقع إسقاط بنعلي لكن لم يقع ذلك التحويل الجذري لكل الآليات التي استند إليها حتى يبقى في السلطة 23 عاما، بما فيها النظام البوليسي، علما أن النظام نفسه كان بوليسيا، كما النظام القضائي بل ونظام الدولة برمته، وخاصة أخطبوط الحزب الحاكم الذي بني طيلة أكثر من 20 سنة، وتسرب إلى كل دوايب الدولة سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي.

فكل هذه القوى أو جزء كبير منها، يعمل في الحقيقة ضد المسار الديمقراطي، وهي بذلك تعد إحدى المراكز التي تنمي كل العراقيل التي تؤدي إلى إفشال عملية التحول الديمقراطي اليوم في تونس، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، توجد في الساحة أيضا قوى أخرى وهي قديمة جديدة تعمل بالتحديد في إطار آخر وهي محافظة جدا وتستند على الإسلام ورغم أنها ليست وحيدة، لكنها القوة التي تستعمل العديد من الآليات والممارسات التي تثير مخاوف حقيقية من نوع استعمال المساجد كفضاء للقيام بحملات سياسية وأكثر من سياسية غير لائقة، حملات تثير النزاع أو الحقد.

فهذه القوى تقول في خطابها أنها تستند إلى الدين، لكنها تستعمل الدين لغير خير الناس ولغير خير الدين. ومن حسن الحظ أن هذه الظاهرة لا تمس كل الفضاءات وكل القوى الإسلامية، فهناك قوى أخرى إسلامية سياسية أكثر عقلانية ومسؤولية، وتتفاعل إيجابيا مع مسار التحول الديمقراطي، ولو أنه من الطبيعي أن تكون هناك قضايا خلافية. فحركة النهضة مثلا هي الحركة الأساسية في الساحة وهي تتفاعل بشكل أكثر مسؤولية مع التحول الديمقراطي.

وللإشارة كان لنا معها نقاش حتى قبل سقوط نظام بنعلي وحدوث الثورة حول قضايا كانت تعتبر قضايا خلافية من نوع العلاقة بين الدين والدولة، حقوق المرأة وحرية العقيدة، وقد أفضى ذلك إلى وثائق مشتركة وقع عليها الجميع.

وتأسيسا على ذلك، كانت هناك مكاسب، ولكن في نفس الوقت، يمكن القول بما أن الساحة السياسية مهترئة وبصدد إعادة البناء، فهناك مجال للقوى الأخرى للعمل على الجانب بحيث يمكن أن تؤثر سلبا على المسار وهي بذلك مصدر تخوفات كونها قوى متطرفة تستند على الدين لفرض إرادتها.

وفي اعتقادي، فإن الضمانة الأساسية لعدم حدوث ارتداد في مسار التغيير هي الحوار، وهو ما نقوم به حاليا مع هذه القوى، لكن يبقى التخوف الكبير من الجهاز الأمني الذي لازال يثير مخاوف المواطنين، خاصة مع تقاعس عناصرها في مواجهة الجريمة وتحقيق الأمن الذي يبقى حاجة ضرورية يطالب بتوفيرها.

بيان اليوم

■ كرئيس لشبكة أورومتوسطية، وهي هيئة تتعدد مكوناتها وتختلف توجهاتها، هل تعتقد أن لها من الوسائل لمواكبة هذا الحراك السياسي الجاري في المنطقة؟

● الشبكة كهيئة تتكون من منظمات غير حكومية يشمل مجالها المنطقة العربية وأوروبا، أما وسائل الشبكة فمتواضعة وتموقعها يستند بالأساس على شكل مساعدة أعضائها وتفاعلهم مع أوضاع البلد الذي يعيشون فيه ومحيطه السياسي الاقتصادي والاجتماعي إلخ.

بالتأكيد هناك تحول جذري في المنطقة العربية، وفي إطار هذا التحول لايمكن أن نتعامل مع هذه المنطقة مثل ما كان الحال في السابق، فالأمر صار يحتم علينا نقلة نوعية ليس فقط في

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الفعل في الميدان، بل وأيضا في تصورنا للفعل في هذا الميدان.

■ بمعنى أن هناك تحديات جديدة مطروحة على الشبكة؟

● تحديات كبيرة مطروحة على أعضائنا وعلى الشبكة، وهذا التحول الجاري نعتبره من جملة إفرازات الوضع الجديد، وهناك شعور بهذا التحول العام الجاري في المنطقة العربية وبأن هناك خصوصيات، إذ لو لاحظتم ذلك، أصبح يرفع في كل بلد علم البلد باسم الديمقراطية.

فهناك معطى جديد يتعلق بالوطنية، إذ أصبح لها محتوى ديمقراطي جديد، فالانتماء إلى الوطن سواء كان تونس، مصر أو المغرب أعطى له محتوى جديد، محتوى الديمقراطية ومحتوى حقوق الإنسان، وهذا نوعا ما شيء يختلف عما كنا نعرفه.

فالوطنية سابقا كان يعطى لها مفهوم آخر بمحتوى الولاء والمقدسات، وذلك حسب النظام والبلد، أما الوطنية اليوم فقد أصبحت كما هو الأمر في تونس ومصر ترتبط بالديمقراطية، إذ يلاحظ أن الديمقراطية تصبح وكأنه المحتوى الذي تتوحد عليه إرادة الجميع، هذا شيء يختلف جذريا عن المقاربات السابقة.

ومن خلال هذا، يبدو أن من المهام والأدوار الأساسية المطروحة على الشبكة باعتبارها شبكة تضم هيئات ومنظمات المجتمع المدني، القيام بأدوار تساهم في تنمية ثقافة حقوق الإنسان وثقافة الصورة المضادة.

فالديمقراطية كما قيل في ندوة «الربيع العربي»، ليست مؤسسات السلطة أو مؤسسات الدولة فقط بل هي أيضا احترام الأقليات. والديمقراطية تقاس بالأساس بمدى احترامها للأقليات سواء كانت لها عقيدة مختلفة أو آراء مختلفة أو إثنيات مختلفة.

وهذه الثقافة الديمقراطية تبدو من أولويات المهام الموضوعة على عاتق الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني بكل تعبيراته التنظيمية الموجودة في المجتمع.

ومن بين التحديات المطروحة علينا أيضا في هذه المرحلة ما يتجاوز مسألة كيفية متابعة الوضع إلى كيفية أن تصبح الشبكة شريكة في هذا التحول، انطلاقا من الخصوصية في بلداننا، فالمغرب ليس الجزائر، والجزائر ليست تونس.

فهناك حاجة مشتركة ولكن هناك أيضا أوضاع مختلفة، وعلينا طرح تساؤلات من قبيل كيف تصبح الشبكة شريكة؟ وما هي المقاربة التي تتيح لأعضائها وخاصة منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجال الديمقراطي إمكانية أن يتم التعامل معهم كشركاء وكفاعلين في كل بلد؟ بل وكيف من خلال هذه العملية يمكن فعلا للشبكة وضع برامج وآليات واستراتيجيات جديدة لتكون كتثمين للأفكار التي تنادي بها، أفكار المواطنة الديمقراطية، المساواة وحقوق الإنسان.

علما أن هذه هي الأفكار التي تم رفعها في الثورة، وحتى لو لم يكن الخطاب متجانسا، فإن ما عبر عنه المحتجون في تحركاتهم انطلاقا من تونس مرورا بمصر، البحرين، اليمن، وشباب 20 فبراير في المغرب، رفعت مثل تلك الشعارات.

ويمكن لي القول أن هناك مجالا جديدا ولا نملك لمقاربته وصفة جاهزة، فهناك مجهود للشراكة يتطلب منا أن نتواجد في الميدان مع أصدقائنا وفعاليات المجتمع المدني، وأن نثق فيهم وأن نرصد كل الطاقات التي لدينا حتى يقوم المجتمع بدور أكبر.

وبالنسبة لتونس، لدي قناعة كبيرة في أنه علاوة على الأحزاب السياسية، فإن دور المجتمع المدني سيكون حاسما، فإذا تمكنا ونجحنا في تعبئة المجتمع المدني، فسيكون له التأثير الكبير على مسار الديمقراطية في تونس وعلى إنجاح العملية أكثر من أي فاعل آخر سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو النقابات.

وفي اعتقادي، فإن المجتمع المدني يحمل على كاهله مهمة تاريخية من أجل ترجمة الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها إلى آليات حتى تتمأسس الديمقراطية وتتمأسس ثقافة الديمقراطية بالشكل الذي يضمن للمسار إنجاحه واستمراره.

والعملية في الحقيقة، لاتتعلق بخط مستقيم بل تحفها الكثير من حركات المد والجزر، وهذا في نظري رهان كبير اعتبارا لضعف المجتمع المدني في بلداننا وتعرضه لهجوم شنيع من طرف الأنظمة.

بعكس الأمر بالنسبة لتجربة المغرب، حيث إن المجتمع المدني تطور نتيجة الانفتاح الديمقراطي، بخلاف تونس ومصر، إذ كانت السلطة والدولة ولأسباب تاريخية، تحارب المجتمع المدني بشكل قوي.

Revue ... ional des ...

أجرت الحوار: فنن العفاني

■ إحدى المخاوف الموجودة بخصوص تهديد مسار التحول الديمقراطي، تأتي من بقايا النظام، فقد وقع إسقاط بنعلي لكن لم يقع ذلك التحويل الجذري لكل الآليات التي استند إليها حتى يبقى في السلطة 23 عاما، بما فيها النظام البوليسي، علما أن النظام نفسه كان بوليسيا، كما النظام القضائي بل ونظام الدولة برمته، وخاصة أخطبوط الحزب الحاكم الذي بني طيلة أكثر من 20 سنة، وتسرب إلى كل دواليب الدولة سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي.

■ المجتمع المدني يحمل على كاهله مهمة تاريخية من أجل ترجمة الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها إلى آليات حتى تتمأسس الديمقراطية وتتمأسس ثقافة الديمقراطية بالشكل الذي يضمن للمسار إنجاحه واستمراره.

■ مسار الإصلاح في المغرب حقيقي، وخطاب العاهل المغربي بتاريخ 9 مارس الماضي حول الإصلاح الدستوري والسياسي، يعد استجابة حقيقية لتطلعات وطموحات تحقيق الإصلاح التي عبر عنها الشباب والنساء. وعلى الشعب المغربي بكل مكوناته، شبابا ونساء... التفاعل معه إيجابيا، والثقة في أن هذا المسار كفيل بالاستجابة وضمان نتائج حقيقية.

Revue de Presse du ... ts de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يناقش إشكالية الديمقراطية في العالم العربي

كمال جندوبي: إحداث لجنة مراجعة الدستور أحد المظاهر الدالة على وجود إرادة حقيقية في الإصلاح بالمغرب

إدغار موران: الديمقراطية تحتاج إلى مشاركة المواطنين أكثر من اعتماد أو إحداث مؤسسات

فتن العفاني

قال كمال جندوبي رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، إن الخطاب الملكي بتاريخ 9 مارس الماضي حول الإصلاح الدستوري والسياسي في المغرب يعد استجابة حقيقية لتطلعات وطموحات تحقيق الإصلاح والتي عبر عنها الشباب والنساء المغاربة، مبرزا «أن المغرب كان سباقا في المنطقة العربية في طرح قضايا الإصلاح وإطلاق حوار سلمي، لكن التطورات الجارية حاليا في المنطقة وتحديدا منذ حدوث الثورة في تونس ومصر وتبعاتها وانعكاساتها جعلت أن قضايا الإصلاح باتت تطرح بحدة وبكل إلحاح».

وأكد الحقوقي التونسي الذي يقيم بفرنسا، والذي حضر للمشاركة في الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك في أول زيارة له للمغرب بعد أن كان قد منع من طرف السلطات في أكتوبر من العام الماضي (2010) من دخول المغرب للمشاركة في اجتماع حول «وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في الوطن العربي» كان مقررا أن تحتضنه العاصمة الرباط، (أكد) على عنصر الثقة كأحد المداخل الأساسية لبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، إذ أوضح «أن على الشعب المغربي بكل مكوناته، شبابا، ونساء.. عليه التفاعل مع مسار الإصلاح السياسي والدستوري الذي أعلن عنه العاهل المغربي، والثقة في أن هذا المسار كفيل بالاستجابة وضمان نتائج حقيقية ستعيد الاعتبار إلى العديد من القضايا كالإرادة الشعبية، وتحقيق الديمقراطية التي تعاش بوسائل وطرق أكثر حداثة وشفافية، وقضاء مستقل...»

وأبرز رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في حوار مع بيان اليوم ننشر تفاصيله في الصفحة السابعة من هذا العدد، أن هذه العناصر أساسية في عملية التحول الديمقراطي، ويحملها حاليا العديد من الفاعلين، بل وعلى أعلى مستوى في الدولة، مشيرا أن ذلك يبرز بشكل جلي من خلال إحداث لجنة مراجعة الدستور.

وعملية بناء المؤسسات الديمقراطية، في نظر الحقوقي المتمرس، ليست عملية تقنية فقط أو قانونية، بل تحمل الطابعين معا، فضلا عن الطابع السياسي والطابع النفسي المتمثل في استرجاع ثقة المواطنين من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في بناء مستقبل أفضل.

هذا وبخصوص الثورة التي عرفتها تونس، قال كمال الجندوبي في تدخل ألقاه في ندوة تمحورت حول موضوع «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي» والمنظمة في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان ،إن إحدى المخاوف التي يتم التعبير عنها حول مآل مسار التغيير الجذري والتحول الديمقراطي والذي لم يكن زمنيا متوقعا حدوثه، والذي شارك فيه عدد من الفاعلين، تتمثل في التهديد الذي قد يأتي من عدد من الأطراف.

وأوضح في هذا السياق أن إحدى تلك التهديدات تأتي في بقايا النظام، فقد وقع إسقاط بنعلي لكن لم يقع تحويل جذري لكل الآليات التي استند إليها حتى يبقى في السلطة 23 عاما، بما في ذلك النظام الأمني أو النظام القضائي بل ونظام الدولة برمته، كما أن قوى أخرى قديمة جديدة تستند على الإسلام وتستعمله لغير خير الدين ولغير خير الناس، حيث ولو أنها ليست القوى الوحيدة الموجودة فإنها باتت تستعمل آليات وتلجأ لممارسات من نوع استعمال المساجد في حملات سياسية وأكثر من سياسية تثير الحقد والنزاع. مستطردا أنه لحسن الحظ فإن هذه الظاهرة لا تمس كل الفضاءات وكل القوى الإسلامية، إذ هناك قوى إسلامية سياسية أكثر عقلانية، وأكثر مسؤولية ممثلة في حزب النهضة.

هذا ومن جانبه، أثار الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران، خلال ذات الندوة التي قاربت «الربيع العربي» والذي من ملامحه الكبرى مظاهرات سلمية للمطالبة بالتغيير، (أثار) بخصوص حالة المغرب سؤالا اعتبره أساسيا تمحور حول كيفية الانتقال من تطلع ديمقراطي إلى تحقيق الديمقراطية، متسائلا إلى أي حد يمكن أن تكون الديمقراطية متسامحة مع أعدائها؟ قائلا «إن الديمقراطية كصراع فكري يجب أن لا يتحول إلى صراع مادي، فالديمقراطية تحتاج إلى مشاركة المواطنين أكثر من اعتماد أو إحداث مؤسسات».

ولإبراز أهمية المشاركة كمحرك أساسي للديمقراطية، أشار الفيلسوف بذكاء إلى الحالة التي تتوفر فيها المؤسسات ولكن لا تتوفر فيها مشاركة للمواطنين. داعيا إلى ضرورة إقرار استراتيجية للديمقراطية عوض برنامج للديمقراطية، على أساس أن الاستراتيجية تتضمن عناصر تمكن من تكييفها وفق الظروف المستجدة، في حين أن البرنامج لا يتيح هذه الإمكانية، حسب قوله. أما على مستوى الاستحقاقات الانتخابية فقد دعا إدغار موران إلى تبني نظام للشفافية حول تمويل الحملات الانتخابية.

وطالب الغرب بدعم «الربيع العربي» الذي اضطلع الشباب بالدور الكبير في قيادته وتمكنت فيه المجتمعات العربية من إسقاط جدار الخوف، والذي وصفه الفيلسوف الفرنسي بـ «المغامرة الرائعة»، محذرا من أن انهيار الحركات الديمقراطية سيكون «خطيرا» ليس فقط بالنسبة للعالم العربي، بل وللمنطقة المتوسطية وأوروبا.

أما عبد الحي المودن عضو هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا، فأكد أن الخطاب الملكي الأخير الخاص بالإصلاح الدستوري والسياسي شكل خارطة طريق بالنسبة لمسار الإصلاح في المغرب.

وأوضح في هذا الصدد أن الانتقال في المغرب كان يتم إعماله عبر تنفيذ إصلاحات بشكل تدريجي، لكن الحراك السياسي الذي عاشت على وقعه المنطقة العربية والذي كان بمثابة هزة ثورية غير متوقعة، ساهم في تسريع مسار الإصلاح بالمغرب.

Revue de presse

الأحداث المغربية

إدغار موران من الرباط

الديمقراطية «مغامرة رائعة» في التاريخ الإنساني

اعتبر عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي إدغار موران أن الديمقراطية هي «مغامرة رائعة» ضمن المغامرات المتعددة في التاريخ الإنساني.

وقال الفيلسوف الفرنسي، في لقاء حول موضوع «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي»، نظم السبت بالرباط في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال إن الديمقراطية، كصراع فكري، والذي ينبغي أن لا يتحول إلى صراع مادي، تحتاج إلى حيوية مدنية من خلال مشاركة المواطنين وإلى عقل منفتح.

وأكد إدغار موران، في هذا الصدد، على أن الحركات الثورية، التي تعرفها بعض البلدان العربية حاليا، والتي وصفها بـ«الربيع العربي»، تؤكد على أن انهيار الحركات الديمقراطية سيكون «خطيرا» ليس فقط بالنسبة للعالم العربي، بل وأيضا بالنسبة للمنطقة المتوسطية، وأوروبا، داعيا الغرب إلى دعم هذه المغامرة «الديمقراطية».

وعلى عكس الأفكار الدوغمائية التي كانت سائدة في الغرب - يضيف موارن- والتي تقول بأنه ليس هناك بدائل في العالم العربي، بل فقط أنظمة ديكتاتورية وبوليسية وعسكرية وعلمانية، موالية للغرب، فقد شهدت هذه البلدان ظهور تطلعات ومطالب كبيرة في اتجاه ضمان حقوق الإنسان والكرامة والشرف وكذا الحرية. وهو تطلع -يقول الفيلسوف الفرنسي- ديمقراطي عميق.

كما أبرز الفيلسوف الفرنسي قوة هذه الحركات، خاصة في تونس ومصر، من خلال عفوية التنظيم الذاتي وعلى الدور الكبير الذي اضطلع به الشباب.

من جانبه، حرص كمال الجندوبي، العضو في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، على الإشادة بالمغرب الذي شكل باستمرار ملجأ للمناضلين التونسيين، مستعرضا بعض مظاهر الثورة التونسية.

وقال إلى أن تونس تعيش حاليا فوضى «خلاقة»، مبرزا الوعي السياسي القائم لدى الشباب فضلا عن جميع الطبقات الاجتماعية، بما فيها تلك التي تعيش في المناطق النائية جدا في البلاد.

كما أشار إلى أن الحكومة التونسية، التي دعت لتنظيم انتخابات دستورية يوم 24 يوليوز المقبل، أحدثت لجنة (هو من بين أعضائها) تضم ممثلي مختلف مكونات المجتمع وستكلف بتحقيق أهداف الثورة.

يشار إلى أن الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان ستختتم مساء اليوم برحاب المكتبة الوطنية للمملكة المغربية.

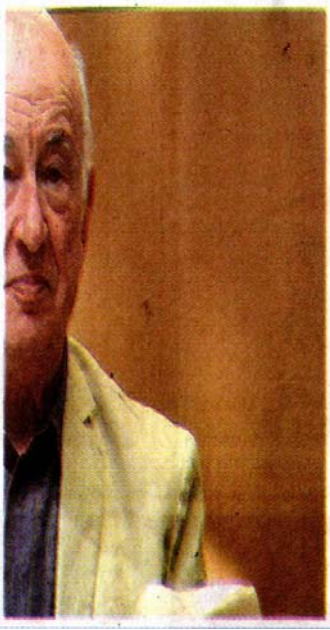

Revue de Presse du

الأحداث المغربية

«دروب الذاكرة» تختتم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان

(و.م.ع): أسدل الستار مساء السبت على فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم الوثائقي «دروب الذاكرة» (2009) للإسباني خوصي لويس بينيافويرتي.

ويسعى «دروب الذاكرة» إلى استعادة جزء من الذاكرة في الفضاء الثقافي المتوسطي والجواب عما إذا كان بلد ما يستطيع أن يعيد ابتكار تاريخه كل يوم؟ رغم أن بعض الظروف التاريخية قد تدفع نحو طي صفحة الماضي وتجاوزها مما يعطي الانطباع بتناسيها، إلا أن الواقع يأتي دائما ليثبت العكس.

ويحاول هذا الوثائقي (140 د)، بعيدا عن حجاب النسيان الذي فرضه حكم فرانكو وعن الضريبة التي أدتها حينها الديمقراطية الناشئة، تسليط الضوء على التاريخ الراهن عبر تمكين أولائك الذي أجبروا لأزيد من نصف قرن على الصمت من الكلام والبوح بما في دواخلهم. كانت «دروب الذاكرة» محطات من بين أخرى حفل بها برنامج هذه اللقاءات المتوسطية، وجعلت من السينما على مدى ثلاثة أيام محركا للنقاش حول واقع حقوق الإنسان، ومن الفيلم جسرا للتواصل بين الفاعلين الحقوقيين والسينمائيين وأصحاب القرار والجامعيين حول حقوق إنسانية تعيشها المنطقة المتوسطية.

الصباح
يومية مغربية شاملة

لقاءات السينما وحقوق الإنسان اليوم بالقنيطرة

فيلم تشادي افتتح التظاهرة التي نظمت فعالياتها بمسرح محمد الخامس

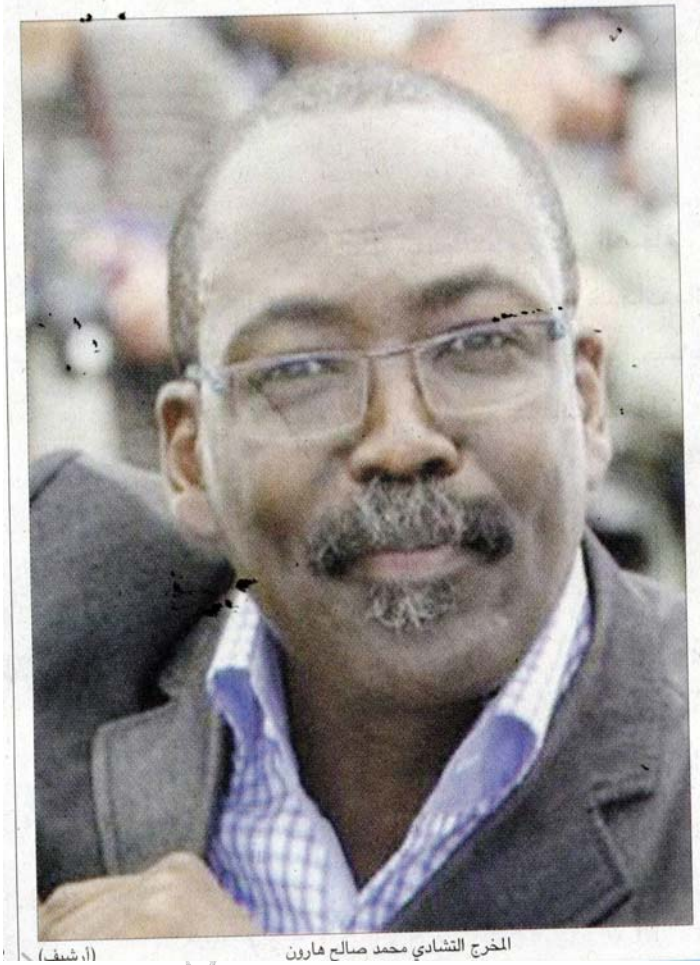

المخرج التشادي محمد صالح هارون (أرشيف)

تعرض ابتداء من اليوم (الثلاثاء)، وإلى غاية بعد غد (الخميس)، مجموعة من الأفلام التي كانت مبرمجة في اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، في دورتها الثانية، وذلك بالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة.

وعرفت قاعة الفن السابع في الرباط، أول أمس (الأحد)، عرض أفلام أخرى عرضت أيضا خلال هذه الدورة التي انتهت فعالياتها أخيرا واحتضنها المسرح الوطني محمد الخامس بالرباط، وكانت افتتحت فعالياتها يوم الأربعاء الماضي بعرض الفيلم السينمائي "رجل يصرخ" للمخرج التشادي محمد صالح هارون.

ويحكي الفيلم المصور بالتشاد قصة آدم البالغ من العمر ستين سنة والذي كان بطلا في السباحة وأصبح يعمل معلما لها في أحد الفنادق الكبرى بمدينة نجامينا. وبعد بيع الفندق لرجال أعمال صينيين اضطر آدم إلى ترك منصبه لابنه "أبديل"، الأمر الذي أثر على نفسيته كثيرا وأدى إلى تدهور وضعيته الاجتماعية، سيما أن البلاد تعيش حربا أهلية، كما يهدد الثوار استمرار الحكومة المركزية.

وأمام توتر الأوضاع يجد آدم نفسه تحت وطأة مضايقات وضغوطات رئيس الحي، الذي يجبره على المشاركة في الحرب ضد الثوار.

وعرفت الدورة الحالية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان عرض خمسة عشر عملا سينمائيا، تتوزع بين الأفلام الروائية والوثائقية، والتي تتناول مواضيعها العنف والذاكرة والهجرة والعبودية والحرب الأهلية.

واختار منظمو لقاءات متوسطية حول السينما وحقوق الإنسان عرض فيلم "السراب" لأحمد البوعناني، تقديرا لمجهوداته في الحقل السينمائي.

وبالموازاة مع العروض السينمائية المبرمجة ضمن اللقاءات المتوسطية، نظمت ندوات لمناقشة قضايا مرتبطة بمجال الفن السابع، والتي كان من بين محاورها "الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تمدرس الفتاة في المجال القروي" و"السينما والتاريخ" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"ظاهرة الإتجار في البشر في المنطقة المتوسطية".

وتجدر الإشارة إلى أن اللقاءات حول السينما وحقوق الإنسان تنظم بدعم من مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي ومنتدى حقوق الإنسان بجنيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إضافة إلى مؤسسات أخرى.

أمينة كندي

Revue de

LE MATiN.ma

ENTRETIEN AVEC EDGAR MORIN

«Passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique»

Venu au Maroc pour participer aux deuxièmes rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'Homme, Edgar Morin livre dans cet entretien sa vision de l'état des lieux, des perspectives et des enjeux de la transition démocratique dans le monde arabe. P.4

Revue de presse

LE MATiN.ma

> *Il est important de se ressourcer dans les œuvres des politologues, sociologues et philosophes pour savoir résoudre les problèmes actuels."*

> *Il serait important d'instituer la démocratie participative qui permet aux habitants à l'échelle des villages et des villes de participer à la gestion de leur quotidien."*

> *La question fondamentale est de faire en sorte que le Maroc reçoive le meilleur de l'Europe et garde ce qui est meilleur en lui."*

ENTRETIEN AVEC EDGAR MORIN, SOCIOLOGUE ET PHILOSOPHE FRANÇAIS

«Passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique»

Venu au Maroc pour participer aux deuxièmes rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'Homme, Edgar Morin livre dans cet entretien sa vision de l'état des lieux, des perspectives et des enjeux de la transition démocratique dans le monde arabe.

ENTRETIEN RÉALISÉ PAR MERIEM RKIOUAK

LE MATIN : Qu'est-ce que l'art peut apporter à la démocratie et aux droits de l'Homme ?

EDGAR MORIN : En de nombreuses époques de l'histoire, les écrivains, les poètes et les artistes ont apporté leurs contributions dans ce domaine. Je pense notamment à l'époque de la Révolution française, quand les artistes ont été les symboles des droits de l'Homme et de la République. D'ailleurs, c'est un musicien français, Rouget De Lisle qui a composé l'hymne national, la Marseillaise. À chaque fois qu'il y a une période d'ébullition en faveur de la démocratie et des droits de l'Homme, il est tout naturel que les artistes apportent leurs contributions, chacun avec sa sensibilité et sa vision propres. En aucun cas, on ne peut dicter aux artistes les thèmes à traiter ou la façon de le faire. C'est à eux d'inventer la forme idoine par laquelle ils souhaitent contribuer. En particulier, les arts qui comportent la parole sont censés l'utiliser d'une façon plus directe pour exprimer leurs idées, comme l'a fait Victor Hugo pour la défense des idées démocratiques. Aujourd'hui, nous avons la chance d'avoir un art comme le cinéma qui donne la possibilité à chacun d'exprimer ses aspirations, comme c'est le cas notamment dans les cinémas palestinien et iranien. Je crois que partout où il y a de grandes aspirations, les artistes se mobilisent de leur propre chef.

Quels sont les risques qui menacent actuellement le processus de transition démocratique dans le monde arabe ?

Vous savez, le mot transition démocratique résume tout l'enjeu : c'est de passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique, d'un état de sujet à un état de citoyen. Ces deux mots montrent qu'il y a un processus historique qui s'est enclenché et, plus encore, qu'il y a un changement de mentalités qui s'est traduit dans le printemps arabe qui n'est autre qu'un appel à assumer notre destin, à vivre notre dignité, à être des citoyens à part entière, reconnus dans leur autonomie et dans leur droit d'intervenir dans la vie de la cité.

Nous avons eu affaire à des moments d'autant plus créatifs et spontanés qu'il n'y avait pas de schéma préétabli de la révolution. Personne n'a dicté aux révolutionnaires l'attitude à adopter. C'est eux qui ont créé des voies de communication. Cette force, serais-je tenté de dire, est devenue aujourd'hui une faiblesse parce qu'il faut trouver quand même un minimum d'organisation, de façon à éviter la division du mouvement. Pour moi, le grand ennemi de la transition est l'ennemi intérieur qu'est la division. Deuxième danger, c'est que le processus de transition risque d'être confisqué, étouffé. Le défi crucial à relever c'est que le mouvement conserve sa vitalité créative. D'autre part, il nous faut aujourd'hui une imagination, une invention politique pour résoudre les problèmes économiques et sociaux, notamment l'accroissement des inégalités. Cela ne pourra se réaliser sans mettre de côté les vieilles formules de la croissance qui ne sont plus opérantes. En outre, il faut des aides internationales.

Certains préconisent un plan Marshall pour le Maghreb, à l'instar de celui qui a par le passé aidé les pays européens à se reconstruire après la guerre. Certainement, il y a de multiples tâches à accomplir, mais cela ne doit pas être une cause de découragement, bien au contraire. Heureusement qu'au fil de l'histoire, il y a eu beaucoup de penseurs qui se sont intéressés à la question de la démocratie. Il est important de se ressourcer dans les œuvres des politologues, sociologues et philosophes pour savoir résoudre les problèmes actuels. Voilà à mon avis, quelques-uns des dangers relatifs à la transition démocratique sont en même temps des chances.

Comment peut-on faire l'équilibre entre les droits de l'État et les droits des individus ?

D'abord, l'État doit pratiquer la division des pouvoirs. Outre le pouvoir exécutif représenté par l'État, il doit y avoir un pouvoir judiciaire indépendant qui soit en même temps un gage des droits des individus, plus un pouvoir législatif composé par les représentants de la Nation qui soit d'une certaine façon la voix des citoyens. D'autre part, les individus doivent être protégés, pas seulement en les affranchissant de l'arbitraire de systèmes policiers et en garantissant la sécurité et la primauté de l'ordre, mais en engageant toute une série de dispositions nécessaires pour sauvegarder leur indépendance.

Il serait important à mon avis d'instituer ce qu'on appelle la démocratie participative qui permet aux habitants à l'échelle des villages et des villes de participer à la gestion de leur quotidien et de décider de leur destin. En réalité, un État puissant, c'est en essence un État non corrompu et qui prend des mesures légales pour protéger les individus de l'arbitraire.

Pourquoi la démocratie a-t-elle du mal à s'enraciner dans les pays du monde arabe, alors qu'elle a atteint un stade avancé dans les pays occidentaux ?

L'histoire apporte une partie de la réponse. Si on prend l'exemple de la France, on trouve qu'elle n'a institué une véritable démocratie qu'après la Révolution. Cette démocratie a été essentiellement le fait de guerres et d'insurrections, depuis l'empire de Napoléon et la royauté en passant par la Révolution et le retour de la royauté et en terminant par la République française moderne. De même, l'Allemagne n'a été démocratique qu'à la fin du 19e siècle. Tous les pays européens ont connu à des moments de leur Histoire des chutes de démocraties. Ce n'est que récemment qu'on a vu naître de véritables démocraties qui, faut-il le noter, connaissent des faiblesses. Je pense notamment aux pays de l'Amérique du Sud qui ont eu beaucoup de tendances démocratiques, renversées par la suite par des dictatures. Ce n'est qu'assez récemment, précisément dans les dernières années du 20e siècle que nous avons vu des démocraties s'implanter au Brésil, en Argentine, retourner au Chili… On assiste donc à une floraison démocratique qui, bien entendu, peut être menacée par des crises.

Au Maghreb, le problème de la démocratie est à mon sens un problème général. Il s'agit de la difficulté d'enracinement démocratique qui a besoin de s'inscrire dans le temps, qui nécessite la pluralité et le conflit des idées, sans que ce conflit des idées ne se transforme en conflit physique ou, pire, en guerres civiles. Il ne faut pas oublier, en revanche, que les pays arabes ont eu des antécédents démocratiques. Je viens d'apprendre par exemple au cours de ces deuxièmes rencontres sur le cinéma et les droits de l'Homme, que la Tunisie disposait d'une constitution datant du 19e siècle ! Donc il y avait eu des antécédents, mais il y avait eu aussi des dictatures pesantes qui ont fait que ce n'est que récemment qu'il y a des tentatives de démocratisation qui, cette fois-ci, ne sont pas venues du haut mais du bas, c'est-à-dire du peuple et de la jeunesse, ce qui est très important à mon avis. Au reste, je crois que les démocraties doivent s'aider les unes les autres. Mon souhait est que les démocraties européennes apportent leur aide aux démocraties arabes.

Ph. KARTOUCH

Vous avez dit dans votre intervention qu'en matière de démocratie et de droits de l'Homme, le Maroc ressemble en beaucoup de choses aux pays arabes, mais qu'il a également ses particularités. D'après vos connaissances sur le Maroc, en quoi consistent ces particularités ?

Ce sont des particularités culturelles en premier lieu. Le Maroc a su conserver ses belles traditions de solidarité qui se manifestent surtout dans les médinas et dans les couches populaires et pauvres où il y a un phénomène d'entraide très développé. C'est un acquis très précieux, du moment où l'on sait que l'individualisme dans les pays européens s'est tellement exacerbé qu'il a détruit les valeurs de la solidarité et de l'entraide.

Le Maroc doit donc sauvegarder sa culture de solidarité, d'hospitalité, mais également ce qui fait son art, notamment son artisanat que je trouve extraordinaire et sa médecine populaire. Sur le plan économique, le pays est appelé à renforcer son autonomie de manière à ne pas dépendre complètement de l'extérieur pour ses besoins. La question fondamentale est de faire en sorte que le Maroc reçoive le meilleur de l'Europe et garde ce qui est meilleur en lui.■

À propos d'Edgar Morin

Né à Paris en 1927, Edgar Morin est aujourd'hui l'un des rares penseurs contemporains qui ont marqué leur temps. Il est directeur de recherche au Centre national de la recherche scientifique en France, président de l'Agence européenne pour la culture au sein de l'UNESCO, docteur honoris causa de 14 universités mondiales et titulaire de prix internationaux. Après avoir obtenu une licence en histoire et géographie et une autre en droit, il a lutté lors de la Seconde Guerre mondiale au sein des forces armées françaises. Il a évolué par la suite dans les formations politiques de l'époque, notamment le Parti communiste français, l'Union de la gauche socialiste et le Parti socialiste unifié. C'est à l'âge de 25 ans qu'il a publié son premier essai politique dans Libération, «L'an zéro de l'Allemagne». Prolifique, Edgar Morin compte à son actif quelque 55 ouvrages abordant diverses questions ethniques, politiques, sociales et économiques contemporaines.

Il est davantage connu par son ouvrage «La Méthode», qui est une réflexion philosophique en 6 volumes sur la nature, la connaissance et l'humanité…

أخبار اليوم المغربية

دعا إلى ضمان الحريات الفردية والجماعية وخضوع الأجهزة الأمنية لسلطة الحكومة

«منتدى الحقيقة والإنصاف» يدعو إلى إصدار الأحكام القضائية باسم الشعب

سامي المودني

على عكس مجموعة من الجمعيات الحقوقية مثل «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» و«العصبة المغربية لحقوق الإنسان»، أعلن «منتدى الحقيقة والإنصاف» استجابته لدعوة «لجنة مراجعة الدستور». موقف فسره المنتدى في المذكرة التي رفعها إلى لجنة عبد اللطيف المنوني بأنه يأتي «تماشيا مع الإرادة الوطنية الجماعية في مراجعة الدستور على أسس ديمقراطية، تمكن البلاد من نظام سياسي ديمقراطي باعتبار هذه المراجعة المدخل الضروري للإصلاحات الديمقراطية الشاملة». وتضيف نفس المذكرة أن الموقف يستند على أهداف «المنتدى التي من بينها العمل من أجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شموليتها وخاصة ما تعلق منها بمطلب المراجعة الجوهرية للدستور».

الحقوق والحريات الأساسية

أفردت مذكرة المنتدى بشأن المراجعة الدستورية المرتقبة حيزا هاما لمطالب الهيئة الحقوقية في ما يخص الحقوق والحريات الأساسية. وطالبت مذكرة المنتدى بالتنصيص على تساوي جميع المواطنين أمام القانون «بغض النظر عن الأصل أو الدين أو المعتقد أو اللون أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الوضع الاعتباري أو المسؤولية السياسية والإدارية». وفي ما يخص حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات أكدت المذكرة، في أكثر من نقطة، على ضرورة ضمانها وعدم وضع قيود قانونية في هذا الإطار «إلا بهدف حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية وضمان تسييرها بشكل ديمقراطي وشفاف والحيلولة دون تأسيسها على أسس عنصرية أو دينية أو عرقية»، فضلا عن منح صلاحية تعليق أنشطتها إلى السلطة القضائية. مقترحات المنتدى في هذا الباب شددت على ضمان «حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكالها وحرية الصحافة، ولا يوضع حد لهذه الحرية إلا بالقانون واستنادا إلى مبررات تتعلق حصرا بحماية حقوق الآخرين وسمعتهم أو حماية الحياة الخاصة أو حماية الأمن العام أو حماية سير التحقيق القضائي أو حماية الصحة العامة أو حماية الشباب والمراهقين، أو لمنع التحريض على الجرائم أو منع انتهاك لحقوق الإنسان». في نفس السياق تحدثت المذكرة على «حرية الولوج إلى المعلومات ذات الطبيعة العامة والتي ترتبط بتدبير الشأن العام، وحرية الولوج إلى الإعلام السمعي البصري وضمان تعدديته وإخضاعه لضوابط ومبادئ المرفق العمومي وحماية المصلحة العامة». وفي ما يهم الحريات الفردية أكدت مذكرة رفاق المانوزي على ضمان «حرية الاعتقاد وحرية التدين. ولا يمكن إجبار أحد في هذا الباب»، فضلا عن أن «لكل مواطنة ومواطن الحق في الحرية والأمن الشخصي». في نفس الإطار اعتبرت المذكرة أنه لا يمكن وضع حد لحرية التجول والتنقل والإقامة، وحرية مغادرة البلاد والعودة إليها، لاعتبارات سياسية أو إيديولوجية، «وكل قيد يجب أن يأذن به القضاء بقرار معلل يبلغ للمعني بالأمر ويحق له الطعن فيه».

عبد اللطيف المنوني إلى جانب عمر عزيمان خلال أول ندوة يعقدها رئيس لجنة الإصلاحات الدستورية (مصطفى حبيس)

توفير الضمانات الكفيلة بعدم تكرار أي شكل من أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كانت حاضرة من خلال المذكرة بالتأكيد على أنه «لا يمكن حبس أو سجن أو وضع أي مواطنة أو مواطن تحت الحراسة إلا في أماكن علنية، مخصصة لهذه الغاية بالقانون»، وضرورة منع الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب مع وضع قانون يحدد «وجوبا العقوبات التي تطال مرتكبيه»، مع الإشارة إلى أن «جرائم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وجرائم الحرب والإبادة والتعذيب، لا يطالها التقادم». ونصت المذكرة على أن «لا تنتهك سرية الاتصالات سواء البريدية أو الهاتفية أو الإلكترونية وغيرها إلا بقرار قضائي مؤسس على القانون». وفي ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية نصت المذكرة على مجانية وإجبارية التعليم وحق كل مواطن في الصحة وفي التغطية الصحية والاجتماعية الأساسية، وسكن وعمل بأجر يحفظ كرامته.

القضاء... الأحكام تصدر باسم الشعب

نصت مذكرة «منتدى الحقيقة والإنصاف» على أن «القضاة مستقلون وتعوّد لهم وحدهم ممارسة السلطة القضائية، ويمنع على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التدخل في تنظيم العدالة وسير السلطة القضائية». والضامن لهذه الاستقلالية حسب مذكرة المنتدى هو «المجلس الأعلى للقضاء»، مشيرة إلى ضرورة أن يتكون هذا المجلس «من رئيس يعين من بين شخصيات خارج مجال القضاة، ومن أعضاء بالصفة هم: الرئيس الأول للمجلس الأعلى والوكيل العام للملك به ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس مؤسسة الوسيط ومن شخصيات في المجتمع المدني، ومن أعضاء قضاة منتخبين لولاية واحدة، ومن نقيبين سابقين يعينان باقتراح من مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب» مع أحقية القضاة في نفس الوقت في «تشكيل جمعيات مهنية للدفاع عن مصالحهم». وشددت المذكرة على ضرورة اختصاصه «حصريا بتدبير كل المسائل المرتبطة بالمهام القضائية بما في ذلك السهر على حماية الضمانات الممنوحة للقضاة في ما يرجع لترقيتهم وتأديبهم». وأشارت المذكرة إلى أن «تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب» واقترحت «منع إقامة المحاكم الاستثنائية» وفي ما يهم المحاكم العسكرية اعتبرت المذكرة وجوب تحديد «مجال عملها حصرا في إطار القوات المسلحة مع تأمين كل ضمانات المحاكمة العادلة». أما في ما يخص حقوق المتقاضين، أكدت المذكرة على أن «حق الدفاع مضمون أثناء الوضع تحت الحراسة و في كل مراحل المحاكمة»، والتزام «كل السلطات العمومية باحترام الأحكام القضائية وبتقديم المساعدة المطلوبة للقضاء للقيام بمهامه أو عند تنفيذ الأحكام»، كما أنه يجب التعويض عن الأضرار الناتجة عن خطأ قضائي أو عن سير غير سليم لإدارة العدالة طبقا للقانون».

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم المغربية

الحكومة..مسؤولة على الأجهزة الأمنية

في الباب المتعلق باختصاصات الحكومة، قالت مذكرة رفاق المانوزي إن الأخيرة يجب أن تشرف على «السياسة الداخلية والخارجية للبلاد وتمارس السلطة التنفيذية والتنظيمية»، كما أنها يجب أن تكون الجهة التي تضع «السياسة الأمنية وتشرف على الأجهزة الأمنية المختلفة»، وأنها الجهة الموكول إليها «تعيين كبار موظفي الإدارات العمومية، ومديري المؤسسات العمومية وشركات الدولة. ورؤساء الجامعات وعمدائها ومدراء الأكاديميات وولاة وعمال الأقاليم والجهات وكبار المسؤولين الأمنيين». أمام الصلاحيات التي اقترحت المذكرة منحها إلى الحكومة فإنها وضعتها في موقع الجهة التي تتحمل مسؤولية «حماية الحقوق والحريات ومسؤولية منع انتهاكها».

البرلمان...يراقب أداء القوات المسلحة

اعتبرت مذكرة المنتدى أن مؤسسة البرلمان يجب أن تراقب «أداء الأجهزة الأمنية وأداء القوات المسلحة»، بالإضافة إلى مراقبة «السياسات والأداء العمومي للحكومة في المجالات الداخلية والخارجية والدفاع والأمن كما يقوم بمراقبة الصناديق والوكالات والمؤسسات العمومية وكل المرافق التي تدبر المال العام كما يقوم بتقييم السياسات العمومية». وتركت المذكرة للمؤسسة التشريعية الحق في «التصديق على كل الاتفاقيات الدولية» والحق في العفو العام» وأوكلت إليه مهمة «التشريع والمصادقة النهائية على القوانين التي تضع إطارا لأنشطة الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية وتحقيق العدالة والأمن». وعلى غرار العديد من المنظمات النقابية والأحزاب السياسية اقترحت مذكرة الحزب منح البرلمان حرية تشكيل لجان تقصي الحقائق بسبل فورية ويسيرة وخاصة في حال حصول شك في وقوع انتهاك للحقوق والحريات أو للمال العام أو للمصلحة الوطنية، «كما يكون له الحق في إحالة تقرير لجنة تقصي الحقائق على العدالة».

Revue de Presse du Conseil N... 1omme

أخبار اليوم المغربية

«الوسيط» يرفض حضور لجنة المانوني بسبب عدم اتخاذ تدابير الثقة

أكدت جمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، أنها توصلت بدعوة من رئيس اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، لعرض وجهة نظرها أمام أعضاء اللجنة بخصوص المراجعة الدستورية المرتقبة، إلا أن الوسيط أكدت في بلاغ أنها لن تحضر للاجتماع بلجنة عبد اللطيف المنوني، بسبب عدم التجاوب مع المذكرة التي رفعتها بشأن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف المتابعات.

وأكدت الجمعية أنه سبق لها، ومباشرة بعد الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011، أن توجهت بمذكرة تفصيلية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 14 مارس 2011، تؤكد فيها على ضرورة توفير الأجواء الملائمة لإنجاح ورش الإصلاحات الدستورية والسياسية، «عبر اتخاذ سبع تدابير ذات طبيعة استعجالية، منها ما ينبغي أن يكون قبليا لبداية عمل اللجنة كإطلاق السراح ووقف المتابعة بخصوص 4 فئات من المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومنها ما سيكون مرافقا لعمل اللجنة كفتح وسائل الإعلام السمعي البصري العمومي بمهنية وعقلانية في وجه مختلف التعبيرات للمساهمة في حوار وطني حول الإصلاحات المطلوبة في هذه المرحلة»، و «بما أن هذه المناشدة من قبل «الوسيط» للمسؤولين لم تجد ،إلى الآن، أي تجاوب رغم بعض التطمينات والوعود التي لا يمكن التأكد من جديتها»، ولأن استمرار الوضع على ما هو عليه يساهم في احتقان الأجواء وتعميق جو فقدان الثقة ويشوش على كل ما يمكن أن تحققه هذه اللجنة من نتائج إيجابية، ولهذه الاعتبارات، يقول البلاغ «فإن الوسيط يخبر الرأي العام تبليغه اللجنة الاستشارية عدم الحضور للاجتماع مع اللجنة المقرر يوم الاثنين 11 أبريل 2011، كشكل من أشكال لفت الانتباه إلى الوضعية المشار إليها سابقا، علما أنه سيوافي اللجنة لاحقا بمذكرة تفصيلية تعكس رؤيته ومقترحاته بخصوص المراجعة الدستورية».

Revue de Presse du Conseil National

أخبار اليوم المغربية

أحكام جديدة تفجر غضب العائلات ورفع الظلم وإعادة المحاكمات أبرز مطالب المعتقلين

عائلات معتقلي السلفية تنزل من جديد إلى الشارع

■ الرباط- حنان بكور ■

بعد هدنة دامت أسبوعين، عادت عائلات معتقلي السلفية الجهادية من جديد إلى الشارع، حيث تم تنظيم وقفة احتجاجية أمام ملحقة استئنافية سلا ضمت، إلى جانب عائلات السجناء ومعتقلين سياسيين سابقين، جمعيات حقوقية تساند ملفهم.

وتجمعت العائلات بكثافة، زوال أول أمس الاثنين، أمام باب المحكمة، معلنة عودتها للاحتجاج. وذكرت حسناء مساعد، رئيسة تنسيقية المعتقلين، أن «النزول إلى الشارع جاء على إثر الأحكام القضائية الصادمة التي صدرت الأسبوع الماضي في حق عدد من المعتقلين». وأضافت أن «المعتقلين وعائلاتهم أوقفوا الاعتصام المفتوح بناء على وعود رسمية تؤكد أن هذا الملف سيوضع على سكته الصحيحة».

وزادت: «كنا ننتظر أن يطلق سراح الأبرياء، كإشارة أولى على حسن النية وعلى أن هذه الوعود ستجد طريقها نحو التطبيق»، لكن، تضيف: «جاءت الأحكام لتؤكد أننا أمام تسويفات فقط من أجل فك الاعتصام داخل وخارج السجون، كما حصد المعتقلون أحكاما ثقيلة بالسجن ما بين سبع وثلاث سنوات، وهو ما لم نكن ننتظره».

ورفع المحتجون شعارات كثيرة خلال الوقفة للشعارات من بينها، «الشعب يريد... إسقاط قانون الإرهاب»..كيف ندير وكيف نكون.. والرجال في السجون»، «مانمشيش ما نمشي.. حتى طلقوا ليا ولدي».. كل ذلك وسط تكبيرات ودعوات عالية ومؤلمة «يا ربي.. بغينا الفرج».

وحملت بعض الأمهات أطفالهن الصغار الذين صرخوا عاليا «أطلقوا سراح أبائنا إنهم أبرياء»، وأمهات رددن «امنحونا سند الحياة... امنحونا أزواجنا».

بدا المطلب الذي رفعه معتقلو السلفية الجهادية ممن أعلنوا حالة «التمرد» نهاية الأسبوع الماضي «شبه مستحيل» بالنسبة للكثيرين، فالمطلب الرئيسي لهؤلاء كان هو «إطلاق سراحهم»، وهو ما اعتبره البعض «مطلبا غير واقعي ولا ممكن».

وحسب بعض المعتقلين، فإن المطلب الذي رفعه محمد نجيب، الذي تزعم «التمرد» الأخير هو «إطلاق سراحه ورفع الظلم عنه»، حيث ظل يردد «أنا مظلوم وأريد رفع الظلم عني وإطلاق سراحي».

إلى ذلك، ذكرت بعض المصادر المقربة من ملف السلفية أن احتمال «عودة التوتر داخل السجون أصبح أمرا واردا بعد الأحكام الأخيرة التي صدرت في حق بعض المعتقلين من مجموعة سلا»، وأضافت المصادر ذاتها أن «المعتقلين يتدارسون طرق الاحتجاج من جديد».

وكانت حالة الشنان التي سادت بعدد من السجون المغربية، خصوصا سجن سلا هدأت بعد لقاءات عديدة بين السجناء والكاتب العام لوزارة العدل محمد لديدي، والمندوب العام للسجون حفيظ بنهاشم، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار. وتأزمت مجريات الحوار الذي أشرف عليه مسؤولون من وزارة العدل والمندوبية السامية للسجون بسبب هذا المطلب، حيث تعرقل الحوار واستمرت حالة التشنج لأسابيع داخل السجن.

وحسب محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة، فإن «ملفات ما يعرف بالإرهاب هي ملفات ظلم الكثير من أصحابها»، مشيرا إلى أن «مطلب إعادة المحاكمات هو أحد المطالب الرئيسية لمعتقلي السلفية لأن كثيرا منهم ظلم».

وطوال جلسات الحوار، شدد المعتقلون على أن يكون هذا الحوار بحضور جمعيات حقوقية وعلى رأسها منتدى الكرامة كشاهد. كما طالب المعتقلون في البداية بحضور «وزير العدل شخصيا وياسين المنصوري مدير «لادجيد».

وانتدب المعتقلون أربعة منهم لتمثيلهم في جلسات الحوار التي تمت مع حفيظ بنهاشم ووكيل الملك والكاتب العام لوزارة العدل، وانتهت ب«فك الاعتصام والعودة إلى الزنازين».

من احتجاجات أسر السلفيين (حوبيس)

بيان اليوم

استعراض تجربة المغرب في مجال «الإنصاف والمصالحة» خلال ندوة بتونس

تشكل تجربة المغرب في مجال «الإنصاف والمصالحة»، أحد المحاور التي ستناقشها ندوة ستحتضنها العاصمة التونسية يوم الجمعة القادم، حول موضوع (الثورات والانتقال الديمقراطي.. شهادات ودراسات مقارنة).

وذكر المشرفون على هذا اللقاء، الذي يتم تنظيمه من قبل المؤسسة الألمانية (كونراد أديناور) بتعاون مع كرسي اليونيسكو للدراسات المقارنة للأديان بالجامعة التونسية، أن المشاركين سيستمعون إلى عرض حول (هيئة الإنصاف والمصالحة)، يقدمه ممثل عن الهيئة والدور الذي اضطلعت به في مجال طي صفحة الماضي، وكذا الجهود والبرامج التي تقوم بها في هذا المجال.

كما ستناقش الندوة أربع تجارب للتحولات الديمقراطية، تهم كلا من اسبانيا وبولونيا وألمانيا الشرقية سابقا ورومانيا، حيث سيتم الاستماع إلى شهادات شخصيات فاعلة في هذا المجال.

Rev... de l'Homme